

نظرية العقد الاجتماعي

(هوبز، لوك، روسو)

نظرية العقد الاجتماعي تعتبر عند المعالم الثلاثة توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو دراسة ابستمولوجية لتاريخ الاجتماع البشري، فهي نظرية يتشابك فيها البعد السياسي مع أبعاد أخرى مثل البعد السيكولوجي والبعد الثقافي والاجتماعي،

أولاً: توماس هوبز (Thomas Hobbes)

العقد الاجتماعي

1. الأساس الأنثروبولوجي: الإنسان ككائن خوف

ينطلق هوبز من تصور تشاؤمي راديكالي للطبيعة الإنسانية. فالإنسان، في الحالة الطبيعية، كائن أناني، مدفوع بغرائز البقاء والخوف والرغبة في القوة. لا تحكمه قيم أخلاقية ثابتة، بل مصلحة ذاتية خالصة. لهذا وصف الحالة الطبيعية بأنها: "حرب الجميع ضد الجميع" حيث يسود العنف، وانعدام الأمن، ويصبح الإنسان «ذنباً لأخيه الإنسان".

الإنسان عنده ليس «شريراً» بالمعنى الأخلاقي، بل:

- آلة رغبات
- تحركه لذة وألم
- تحكمه غريزة البقاء

الصراع ليس نتيجة فساد أخلاقي، بل نتيجة تساوي البشر في القدرة على القتل. هذا التساوي يولد خوفاً دائماً، والخوف يولد العنف الاستباقي.

2. العقد الاجتماعي

الدولة عند هوبز ضرورة وجودية، وليست خياراً أخلاقياً. ينشأ العقد الاجتماعي عندما يتنازل الأفراد كلياً عن حقوقهم الطبيعية لصالح سلطة عليا مطلقة (السيد/الليفيثان)، مقابل الأمن والاستقرار. الدولة هنا:

- ذات سلطة مطلقة
- لا تُسأل ولا تُحاسَب
- فوق القانون لأنها مصدره

السيد (Leviathan) هو:

- شخص اصطناعي
- تجسيد لإرادة الجميع
- ليس طرفاً في العقد، لذلك لا يُحاسب

وهنا المفارقة الكبرى: الدولة تُنشأ لحماية الحياة، لكنها قد تقتل باسم القانون.

3. الحرية: مفهوم سلبي

الحرية عند هوبز ليست سياسية ولا أخلاقية، بل حرية سلبية: أي غياب العوائق المادية فقط. وبالتالي، الإنسان يكون «حراً» طالما لا يُمنع جسدياً، حتى داخل دولة استبدادية.

هوبز يفصل الحرية عن الإرادة:

- الحرية ، غياب العائق الخارجي
- الطاعة لا تناقض الحرية

الاستبداد ليس نقيض الحرية عنده، بل الفوضى.

لكن: إذا كانت الدولة مطلقة، فمن يحمي الأفراد من تعسفها؟ وإذا كان الخوف هو الأساس، فالدولة تعيد إنتاج الخوف بشكل مؤسسي.

هوبز يؤسس لسيادة الدولة الحديثة، لكنه يدفع ثمن ذلك بتجريد الإنسان سياسياً.

خلاصة هوبز: الأمن يسبق الحرية، والطاعة المطلقة شرط البقاء.

ثانياً: جون لوك

1. طبيعة الإنسان

لوك يقدم تصوراً أكثر تفاؤلاً وعقلانية. فالإنسان في الحالة الطبيعية:

- كائن عاقل
- قادر على التمييز بين الخير والشر
- يتمتع بحقوق طبيعية سابقة على الدولة (الحياة، الحرية، الملكية)

الحالة الطبيعية ليست فوضوية تماماً، لكنها تعاني من غياب سلطة محايدة تنفذ القانون الطبيعي

لوك ينطلق من تصور ليبرالي مبكر:

- الإنسان يملك ذاته
- العمل يُنتج الملكية

• الملكية سابقة على الدولة

الطبيعة البشرية هنا أخلاقية—عقلانية، لكن ليست مثالية.

• يوجد قانون طبيعي

• لكن لا توجد جهة محايدة لتنفيذه

إذن، الدولة عند لوك لا تخلق الحقوق، بل تعترف بها.

2 . العقد الاجتماعي: السلطة كوكالة

الدولة تنشأ بعقد اجتماعي هدفه حماية الحقوق الطبيعية، وليس القضاء عليها. الحكم عند لوك:

• محدود

• مشروط برضا المحكومين

• قابل للعزل إذا انحرف عن مهمته

العقد عند لوك هو:

• تفويض مشروط

• تنازل جزئي لا كلي

الحكومة:

• وكيل عن الشعب

• تفقد شرعيتها إذا انتهكت الحقوق الطبيعية

ومن هنا يشرعن لوك:

• حق المقاومة

• حق الثورة

إذن، السيادة ليست مطلقة، بل موزعة ومقيدة بالقانون.

3. الحرية: داخل القانون لا خارجه

لوك يقلب فكرة هوبز:

• القانون لا يقيد الحرية، بل ينظمها ويحميها

لكن الحرية مرتبطة بالملكية، ما يعني أن:

- غير المالكين أقل حضوراً سياسياً
- الحرية الليبرالية ليست محايدة اجتماعياً

4. التوتر

الحرية عند لوك هي:

- حرية طبيعية وحرية سياسية مكفولة بالقانون
- القانون لا يقيد الحرية، بل يحميها. ولهذا يربط لوك الحرية بالملكية، باعتبارها امتداداً لعمل الفرد وذاته.
- خلاصة لوك: الحرية حق طبيعي، والدولة وسيلة لا غاية.

لوك يؤسس للدولة الدستورية، لكنه يربط الحرية بالاقتصاد، لا بالمساواة

ثالثاً: جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau)

العقد الاجتماعي بوصفه مشروعاً أخلاقياً

1. طبيعة الإنسان

روسو ينقلب على هوبز ولوك معاً. فالإنسان في الحالة الطبيعية:

- خير بطبعه
- مسالم
- مستقل وبسيط

لكن المجتمع غير العادل والملكية الخاصة هما مصدر الفساد واللامساواة. مشكل الإنسان ليس في طبيعته، بل في البنية الاجتماعية التي شوهته. فالمجتمع الطبقي والملكية الخاصة يولدان:

- المقارنة
- الغيرة
- الاغتراب

روسو أول من ربط السياسة بالاغتراب الاجتماعي.

2. العقد الاجتماعي: من الفرد إلى الإرادة العامة

العقد الاجتماعي عند روسو ليس تنازلاً لحاكم، بل اندماجاً جماعياً في كيان أخلاقي هو "الإرادة العامة". السيادة:

- للشعب

• غير قابلة للتفويض

• تعبر عن المصلحة المشتركة لا مجموع المصالح الفردية

الدولة: الدولة الشرعية هي التي تجسد الإرادة العامة، لا إرادة الحاكم

العقد عند روسو ليس حماية مصالح فردية، بل:

• إعادة تشكيل الإنسان

• تحويله من فرد أناني إلى مواطن

الإرادة العامة:

• ليست رأي الأغلبية، ولا مجموع الإرادات، بل مصلحة مشتركة عقلانية

3. الحرية: من الطبيعة إلى الأخلاق

روسو يميز بين:

• الحرية الطبيعية (قبل المجتمع)

• الحرية المدنية

• الحرية الأخلاقية

الحرية الحقيقية هي طاعة الإنسان للقانون الذي شرّعه لنفسه بوصفه عضواً في الجماعة. وهنا تظهر فكرته الإشكالية:

"يمكن إجبار الفرد على أن يكون حراً"

روسو يقدّم أعمق تصور للحرية:

• الحرية الطبيعية = فوضى

• الحرية المدنية = خضوع للقانون

• الحرية الأخلاقية = طاعة الذات لذاتها

لكن هنا المأزق: من يحدد الإرادة العامة؟

4. التوتر الخطير

• الإرادة العامة قد تتحول إلى أداة قمع

• الفرد يُسحق باسم الجماعة.

خلاصة روسو: الحرية تتحقق داخل الجماعة لا خارجها.

ملاحظة نقدية

- هوبز يمهّد نظرياً للاستبداد باسم الأمن
- لوك يؤسس للفكر الليبرالي والديمقراطية الدستورية
- روسو يلهم الديمقراطية المباشرة، لكنه يفتح الباب لتبرير القمع باسم الإرادة العامة.